



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 22 تموز/يوليه 2010، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 23 تموز/يوليه 2010 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2010/016*
Original: English

تقرير الأونكتاد يتوقع أن تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية 1.2 تريليون دولار في عام 2010: الانتعاش آت على ما يبدو، لكنه خجول ومتفاوت

2010 / 2009 - انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الحضيض في النصف الأخير من عام 2009 ثم انتعشت بعض الشيء في النصف الأول من هذا العام، الأمر الذي أثار تفاؤلاً حذراً بشأن التوقعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفق ما جاء في دراسة الأونكتاد السنوية لاتجاهات الاستثمار في العالم.

ويُتوقع أن يكتسب الانتعاش زخماً (الشكل 1)، إذ من المرتقب أن ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى أكثر من 1.2 تريليون دولار في عام 2010 وإلى 1.3-1.5 تريليون دولار في عام 2011 ثم إلى 1.6-2 تريليون دولار في عام 2012. غير أن هذه التوقعات تحقها مخاطر وعموض، ومن ذلك هشاشة انتعاش الاقتصاد العالمي.

ويقدر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010، الصادر اليوم، تهوي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بنسبة 37 في المائة، إذ بلغ 1.114 مليار دولار في عام 2009، عقب انخفاض قدره 16 في المائة في عام 2008. وبعد هذا الانهيار، يبدو أن انتعاشاً خجولاً ومتفاوتاً آتٍ بفضل زيادة أرباح الشركات وتحسن الظروف الاقتصادية والمالية. وأظهر مؤشر فصلي استحدث مؤخراً تجدد دينامية التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر (2).

وفي عام 2009 الذي ابتلي فيه العالم بالكساد، انخفضت التدفقات العالمية الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 43 في المائة إلى 1.101 مليار، متجاوزةً حتى الانخفاض الذي شهدته التدفقات الداخلة ونسبته 37 في المائة. وتقلص الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في جميع القطاعات: الأولي والثانوي وقطاع الخدمات، وانكمشت معظم عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر: استثمار رأس المال أو القروض داخل الشركات أو الإيرادات المعاد استثمارها. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من صناديق رأس المال السهمي الخاصة بنسبة 65 في المائة رغم ارتفاع التدفقات من صناديق الثروة السيادية بنسبة 15 في المائة. وبلغ نصيب هذه الصناديق مجتمعة عشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، مقارنة بأقل من 7 في المائة في عام 2000، لكنه تراجع من نسبة 22 في المائة التي بلغها في سنة الذروة 2007.

وقد سبق الأزمة العالمية بعض التغيرات الجوهرية في أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، ومن المرجح أن تكتسب زخماً في الأجلين القصير والمتوسط بناء على توقعات تقرير الاستثمار العالمي:

- من المرتقب أن تستمر زيادة الوزن النسبي للاقتصادات النامية والانتقالية بوصفهما وجهة ومصدراً للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. ومع أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الاقتصادات النامية والانتقالية انخفض بنسبة 27 في المائة في عام 2009 وانكمشت التدفقات من هاتين المجموعتين من الاقتصادات بنسبة 21 في المائة، فإنهما استوعبتا نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، تقريباً، في عام 2009 وكان نصيبها في التدفقات العالمية الخارجة الربع. إن هذه البلدان تقود انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وستظل أهم وجهة لهذا الاستثمار.

- من غير المرجح أن ينقلب اتجاه التراجع الإضافي الأخير في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة مقارنة بقطاع الخدمات والقطاع الأولي. واستناداً إلى قيمة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، كان قطاع الصناعة الأشد تضرراً في عام 2009، إذ سجل انخفاضاً بنسبة 77 في المائة مقارنة بعام 2008. وكان متوسط الانكماش في القطاع الأولي وقطاع الخدمات أقل، إذ بلغ 47 في المائة و57 في المائة على الترتيب. ومع ذلك، تأثرت بعض الصناعات في هذين القطاعين تأثراً شديداً. فقد انحدرت قيمة المعاملات في الخدمات المالية على سبيل المثال بنسبة 87 في المائة.
- رغم التأثير الشديد للأزمة في الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنها لم توقف التدويل المتزايد للإنتاج. ففي خلال السنتين الماضيتين، كان انخفاض القيمة المضافة للفروع الأجنبية التي تملكها الشركات عبر الوطنية أقل من الانكماش الكلي للاقتصاد العالمي. لذا، فقد زاد نصيب تلك الشركات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي فبلغ نسبة غير مسبوقه قدرها 11 في المائة. وارتفع مجموع العمالة الأجنبية في الشركات عبر الوطنية قليلاً فبلغ 80 مليوناً.

وفي عام 2009، كان تقلص عمليات الدمج والتملك عبر الحدود هو السبب في معظم الانخفاض الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد انكمشت تلك العمليات، كونها أشد تأثراً بالظروف المالية، بنسبة 34 في المائة في عام 2009 (65 في المائة من حيث القيمة)، مقارنة بـ 15 في المائة في عدد المشاريع "غير المطروقة"، أي المشاريع الجديدة، تلك التي تتولاها الشركات عبر الوطنية منذ البداية في البلدان الأجنبية. ومع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة كلا أسلوبَي الدخول تظهر علامات انتعاش في عام 2010، فإن الأدلة الأولية تبين أن عمليات الدمج والتملك تزدهر بسرعة أعلى.

وواصلت الأسواق الناشئة الكبيرة أداءها الجيد. ومع أن الولايات المتحدة ظلت المتلقي الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009، فإن الصين احتلت المرتبة الثانية. ونصف أهم الجهات الست للاستثمار الأجنبي هي اليوم اقتصادات نامية أو انتقالية، علماً بأن هذه الاقتصادات قطعت شوطاً لا بأس به أيضاً بوصفها مصادر هامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية (3).

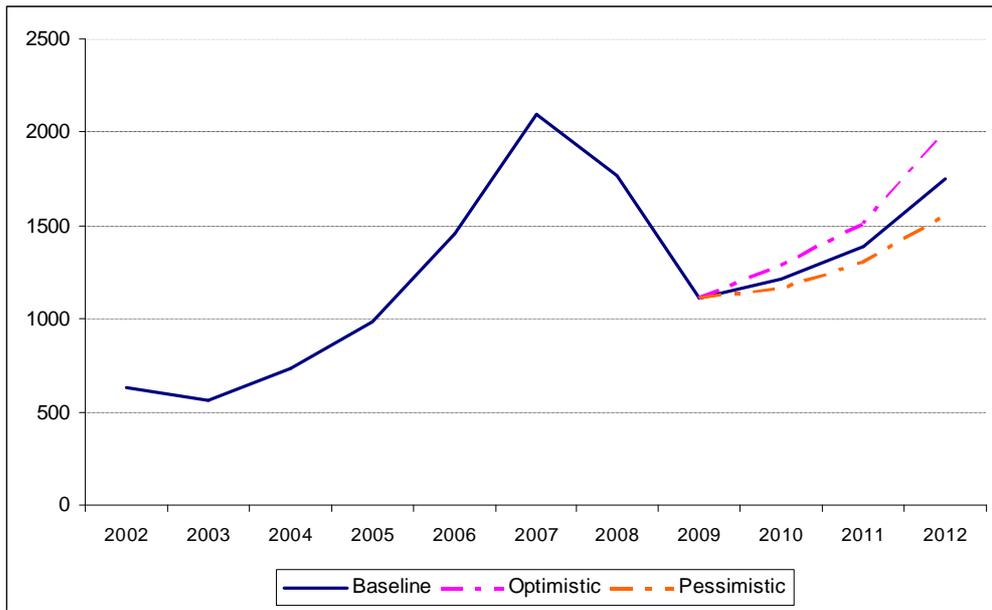
والشركات عبر الوطنية من البلدان النامية أكثر تفاؤلاً من نظيراتها من البلدان المتقدمة، وتتوقع أن تنتعش استثماراتها الأجنبية بسرعة أعلى، وفق ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي. وهذا يوحي باستمرار توسع الشركات عبر الوطنية الناشئة باعتبارها مصدراً للاستثمار الأجنبي المباشر، سيما في جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها. وتشمل البلدان الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين (بلدان "بريك"). ولن توجّه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية والانتقالية إلى الأجزاء الأكثر اعتماداً على اليد العاملة من سلسلة القيمة فحسب، بل ستوجّه أكثر فأكثر إلى الأنشطة المعتمدة أساساً على التكنولوجيا، حسبما جاء في التقرير.

وتتسم توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا العام بتفاؤل حذر. فلا يتوقع أن يعود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المستوى الذي بلغه في عام 2008 إلا في عام 2012، متراوحاً بين 1.6 و2 تريليون دولار حسب التقديرات. ولا يزال هذا المبلغ دون الذروة التي بلغها في عام 2007 وقدرها 2.1 تريليون دولار. ومن المتوقع للتحسن التدريجي في ظروف الاقتصاد الكلي وأرباح الشركات وتقييم أسواق الأسهم، الذي سجل في عام 2010، أن يستمر على مدى السنوات القليلة القادمة، الأمر الذي يجدد ثقة دوائر الأعمال. وتبدو الشركات عبر الوطنية أكثر عزمًا على مواصلة التوسع في الخارج في عامي 2011 و2012. ومن المرجح أن تكون عمليات الدمج والتملك عبر الحدود هي سبب انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في المقام الأول. وستستمر إعادة الهيكلة في عدد من الصناعات، علاوة على خصخصة الشركات التي أنقذت أثناء الأزمة العالمية، في إيجاد فرص لدخول الشركات عبر الوطنية في عمليات دمج وتملك عبر الحدود. فقد زادت هذه العمليات بنسبة 36 في المائة في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010 مقارنة بالسنة المنصرمة.

بيد أن سيناريو انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر هذا ليس مؤكداً على الإطلاق. فالمخاطر تشمل هشاشة الانتعاش الاقتصادي، والآثار غير المؤكدة لإصلاح النظم المالية، والاختلالات الهيكلية للاقتصاد الكلي (مثلاً العجز الضريبي والدين العام في العديد من البلدان المتقدمة)، والفرص المحدودة للحصول على الائتمان، وتقلب الأسواق المالية وأسواق الصرف الأجنبي، والتدابير الحمائية المحتملة التي تؤثر في الاستثمار في بعض البلدان.

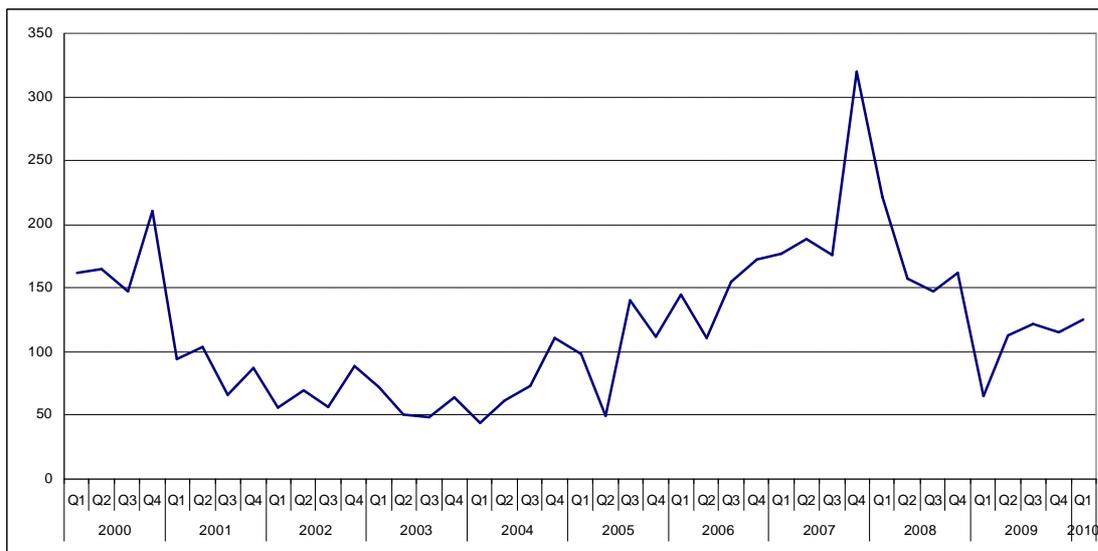
يرى الاستثمار العالمي وقاعدة البيانات الخاصة به متاحان على شبكة الإنترنت في العنوان الإلكتروني
<http://www.unctad.org/diae> و <http://www.unctad.org/fdistatistics> و <http://www.unctad.org/w>

الشكل 1 - التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، 2002-2009، والتوقعات للفترة 2010-2012 (مليارات الدولارات)



البيانات مأخوذة من: الأونكتاد، 2010.

الشكل 2 - المؤشر الفصلي للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم (الأساس 100: المتوسط الفصلي لعام 2005)



البيانات مأخوذة من: الأونكتاد، 2010.

